

أن رددت مائير طوال الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧٢ والاشهر الاولى من عام ١٩٧٣ ، عزمها على عدم الاستمرار في منصب رئيسة الحكومة في الولاية الجديدة، لاسباب صحية كما ادعت ، عادت لتعلن تراجعها عن ذلك وترك الامر لما يقرره الحزب . وبالطبع فقد كان الحزب بحاجة اليها في هذه المرحلة التي تهدد مصير الحزب بأكمله . وقد علقت جريدة داغار على تراجع مائير عن قرارها السابق بقولها ، ان ذلك « يكمن في شبكة من التقديرات ، في جوهرها تقديرات تتعلق بالجو المخيم حاليا داخل حزب العمل ، والذي يستدعي استمرار بقاء مائير في مركز القيادة لضمان وحدة الحزب » (٨) .

نقاشات حزب العمل وموضوعاته

احتدمت المظاهر العلنية للصراع الداخلي في حزب العمل الاسرائيلي بعد حرب تشرين ، من خلال استقالة وزير العدل في حكومة مائير الحالية ، يعقوب شمشون شابيرا ، الذي عرض استقالته في جلسة الحكومة التي عقدت يوم ٣٠/١٠/١٩٧٣ ، اثر مطالبته باستقالة موشيه ديان ورفض الحكومة لطلبه هذا (٩) .

لقد حمل شابيرا - أحد وزراء حزب العمل من كتلة ماياي - مسؤولية الخسائر الكبيرة التي تحملتها اسرائيل في حرب تشرين الى موشيه ديان بصفته المسؤول الاول عن الامن واعداد البلاد للحرب . الا ان مائير التي أدركت حرجة الظرف السياسي الذي طرح فيه شابيرا وجهة نظره علانية ، جعلها تقف موقفا صلبا الى جانب ديان ، ليس حفاظا على وحدة الحزب فقط وانما لخطورة الوضع العسكري الدقيق الذي وجدت فيه اسرائيل نفسها بعد وقف اطلاق النار . وقطعا على كل المواقف المحتملة من جانب خصوم ديان في الحزب والحكومة ، اعتبرت مائير الحكومة كلها مسؤولة بالنضمام عما حدث في حرب تشرين . غير ان هذا الموقف الصلب من قبل مائير لم يضع حدا للمطالبة بعزل ديان من منصبه . فقد وصلت المطالبة الى الشارع ، حيث أخذ المتظاهرون من ذوي الاسرى والمفتودين يطالبون بطرد ديان من منصبه (١٠) . لكن مائير لم تكن تعير المطالبين بعزل وزير دفاعها من خارج الحزب والشارع ، القدر نفسه من الاهتمام الذي ركزته على خصوم ديان داخل حزب العمل نفسه . لذلك بقي كل شيء في الحزب تحت السطح ، حتى موعد انعقاد اللجنة المركزية للحزب (٦٠٠ عضو) في تل ابيب يوم ٢٨/١١/١٩٧٣ .

أدركت قيادة الحزب ووزراؤه في الحكومة ، أهمية اجتماع اللجنة المركزية للحزب . وقد وصف هذا الاجتماع بأنه الاخطر في تاريخ الحزب منذ تأسيسه (١١) ، لانه سيقرر البرنامج الانتخابي للحزب ويبت في كثير من المسائل التي اثارها الحرب على مختلف نواحي الحياة في اسرائيل .

فالى جانب وضع الخطوط العامة لحملة الحزب الانتخابية ، كان على حزب العمل ان يثبت او يعدل في قيادته الحالية ، كما كان على اللجنة المركزية كذلك ان تبت في مصير وثيقة جاليلي التي وضعت في ظروف ما قبل حرب تشرين الاول (اكتوبر) . ولم يكن كل ذلك فقط ما هو على جدول أعمال اللجنة المركزية . فقد كان عليها ان تنظر في طلب حزب المفدال - شريك حزب العمل في الحكومة - وعدد من أعضاء حزب العمل نفسه بتأجيل موعد الانتخابات لمدة سنة أخرى على ان تشكل خلال تلك الفترة حكومة ائتلاف قومية أو حكومة طوارئ وطنية . كما كان على لجنة حزب العمل المركزية ان تنظر في العديد من المطالبات من داخل الحزب وخارجه بفتح قوائم المرشحين للانتخابات الكنيسيت وادخال تعديل في ترتيب أسماء المرشحين ، واستبدال بعضهم بأخرين من أعضاء الحزب من غير المرشحين .

واجهت جولدا مائير - رئيسة الحزب - كل هذه المسائل وهي مسندة الى تمسك